المجلد 30، العدد 60، صفر 1448هـ / يوليو 2026م

التجديد

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة

بحوث ودراسات

- توظيف برنامج قائم على تحليل الأخطاء في تصحيح الأخطاء الشفوية والكتابية لدى المتعلمين الماليزيين للعربية لغةً ثانية — محمد خليل محمد الرماضين، محمد عبد الرحمن إبراهيم يوسف
- مفهوم الاستخلاف في الإسلام وأثره في علاج مشكلة التغير المناخي: دراسة تأصيلية تحليلية — بلال بركات سلهب، محمد رفيق الشوبكي، بشار بكور
- التعارض في مقاصد الشريعة وتطبيقاتها في المسائل الطبية المعاصرة — ياسمين محمد خالد منصور
- الأخلاق والاستخلاف في الإسلام: دراسة وجودية معيارية — سيف بن سالم بن سيف الهادي
- تعقبات سماحة الشيخ الخليلي على المفسرين في تفسيره جواهر التفسير في مسائل القراءات: جمعًا ودراسة — إدريس بن سيف الصبحي، علي محمد أسعد، إيمان بنت محمد الرجيبية
- المشاركة المتناقصة في المصارف الإسلامية: ضوابطها ومقاصدها وتطبيقاتها في التمويل العقاري بمملكة البحرين — وليد عبد السلام محمد أبوحمراء، حبيب الله زكريا، عبد المجيد بن عبيد بن صالح
- نفقة الأب على الولد في التعليم النظامي ونفقاته: دراسة فقهية مقارنة بقانون الأسرة القطري — زيد عاشور
- نشأة العلاقات الدولية وأسسها في الإسلام — أيمن عبد الحميد عبد المجيد البدارين، منذر موسى حسين أبو عودة
- Assessing UAE Governance Through a Tawḥīdic Covenantal Lens — Ziad Kamal Hammad, Rizal Mustansyir

ISSN 1823-1926

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

بحوث ودراسات

التجديد

المجلد 30، العدد 60
صفر 1448هـ / يوليو 2026م، ص 137 -170
حقوق الطبع محفوظة لـ IIUM Press
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
International Islamic University Malaysia
ISSN: 1823-1926 (Print)
eISSN: 2600-9609 (Online)

تعقبات سماحة الشيخ الخليلي على المفسرين في تفسيره جواهر التفسير في مسائل القراءات: جمعًا ودراسة

Sheikh Al- Khalīlī's Critiques of Qur'ānic Commentators in "*Jawāhir al-Tafsīr*" Variant Qur'ānic Readings as a Model: Collection and Study

إدريس بن سيف بن سليمان الصبحي [*] **علي محمد أسعد** [**]

إيمان بنت محمد بن عامر الرجيبية [***]

[قُدّم للنشر 2026/6/22 – أُرسل للتحكيم 2026/7/24م – قُدّم بعد التعديل 2026/7/24م - قُبل للنشر 2026/7/20م]

ملخص البحث

استعرضت هذه الدراسة تعقبات سماحة الشيخ أحمد الخليلي للمفسرين في "جواهر التفسير"، مع التركيز بشكل خاص على القراءات القرآنيّة. هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل منهج الشيخ القائم على التحقيق العلمي والاستدلال بالأدلة والبراهين بدلاً من التسليم المطلق للمنقول. وقد جاءت الدراسة في تمهيد عن الشيخ وتفسيره، ومبحثين؛ تناول الأول تعقبات الشيخ في المفاضلة بين القراءات وتواترها، بينما ركز الثاني على تعقباته في توجيه القراءات المتواترة والشاذة. واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي،

[*] ماجستير في أصول الدين، كلية التربية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، البريد الالكتروني: idrees200ad@gmail.com

[**] أستاذ مشارك، كلية التربية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، البريد الالكتروني:a.asaad@squ.edu.om

[***] أستاذ مساعد، كلية التربية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، البريد الالكتروني: eman@squ.edu.om

والاستقرائي، والتحليلي المقارن، للوقوف على القيمة العلمية لهذه التعقبات. وخلصت النتائج إلى أن الشيخ الخليلي يرفض المفاضلة أو الترجيح بين القراءات المتواترة، ويقصر ذلك على القراءات الشاذة. كما أظهرت الدراسة أن تعقباته في القراءات شملت تسعة علماء كابن جرير والزمخشري، وكان أبرزها موجهاً لابن جرير الطبري، حيث تركزت على نقد الأدلة أو الآراء العلمية، مع ميله لموافقة الجمهور في أغلب المسائل.

الكلمات المفتاحية: الشيخ الخليلي، جواهر التفسير، التعقب، القراءات، توجيه القراءات.

Abstract

This study examines the critical observations of His Eminence Sheikh Ahmad Al-Khalili on Qur'anic exegetes in *Jawāhir al-Tafsīr*, with particular emphasis on Qur'anic readings *(qirāʾāt)*. It aims to analyse the Sheikh's methodological approach, which is grounded in rigorous scholarly investigation and the use of evidence and reasoned argument rather than unquestioning acceptance of transmitted opinions. The study consists of an introduction on the Sheikh and his tafsīr, followed by two main sections. The first examines his critiques concerning the preference and authenticity *(tawātur)* of Qur'anic readings, while the second focuses on his observations regarding the interpretation and justification of both canonical *(mutawātir)* and non-canonical *(shādh)* readings. The research employs historical, inductive, and comparative analytical methods to evaluate the scholarly significance of these critiques. The findings reveal that Sheikh Al-Khalili rejects any preference or ranking among the canonical Qur'anic readings, restricting such evaluation solely to non-canonical readings. The study also shows that his critiques address the views of nine prominent scholars, including Ibn Jarīr al-Ṭabarī and Al-Zamakhsharī. His most substantial criticisms are directed towards Ibn Jarīr al-Ṭabarī, focusing primarily on the evaluation of scholarly evidence and opinions, while he generally aligns with the majority view on most issues.

Key Words: Sheikh al-Khalīlī, *Jawāhir al-Tafsīr*, *taʿaqqubāt*, Variant Qur'ānic Readings**,** Justifications of the Qur'ānic Readings.

مقدّمَة

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ﴾ [الكهف:1]، هدى به البشرية إلى خيرَيِ الدنيا والآخرة، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين، خير مبلغ عن ربه، وعلى صحابته ومن اتبعهم إلى يوم الدين. أما بعد: فإن علم القراءات من العلوم التي ارتبطت بهذا الكتاب العزيز، فكان علما يشرف طالبه لتعلقه بكتاب الله، ولأهميته فقد

اشترطه العلماء كشرط للمفسر لكلام الله، فلابد للمفسر أن يكون عالما بالقراءات مدركا لاختلاف القراء في الكلمة الواحدة وما ينتج عنه من آثار في المعاني.

ويعد سماحة الشيخ الخليلي من المفسرين الذين كان لهم قدم راسخ في علم القراءات، يذكر قراءات القراء المتواترة والشاذة في تفسيره "جواهر التفسير" –الذي يُعد عمدة بين تفاسير العصر الحديث– ويُجلّي معانيها، ولم يكتف بالنقل عن من سبقه من توجيهات لها أو ترجيحات بينها؛ بل ناقش ما ذكره المفسرون في القراءات التي أوردها في تفسيره وتعقب آراءهم؛ لأجل ذلك اخترنا موضوع التعقبات في القراءات عند سماحته في تفسيره في الجزئين الأولين.

مشكلة الدراسة

تتباين أقوال المفسرين في تفسيرهم لآيات الذكر الحكيم وفقا للأدلة التي يستند عليها كل مفسر، ويستدرك بعضهم على بعض، ويخالف بعضهم رأي مفسر آخر ويعقب عليه، وسماحة الشيخ –كغيره من المفسرين– ينقل عمَّنْ سبقه من المفسرين؛ لكنه لم يكن يجمع الأقوال دون تعقيب وإبداء رأي، بل ناقش تلك الأقوال وعقّب عليها، ومن بين تلك الأقوال التي عقب عليها ما يخص القراءات؛ لذلك جاءت الدراسة لتتبع هذا النوع من التعقبات، والكشف عن منهج سماحته في مناقشتها، ومميزات منهجه هذا عن غيره، والعلماء الذين أكثر سماحتُه من نقل أقوالهم وتفنيدها والتعقيب عليها.

أسئلة الدراسة

1- ما تعقبات سماحة الشيخ الخليلي على المفسرين في مسألة تواتر القراءات؟
2- ما تعقبات سماحة الشيخ الخليلي على المفسرين في مسألة توجيه القراءات؟

أهداف الدراسة

1- بيان تعقبات سماحة الشيخ الخليلي على المفسرين في تواتر القراءات وتحليلها.
2- استقراء تعقبات سماحة الشيخ الخليلي على المفسرين في توجيه القراءات ودراستها.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: يتناول البحث تعقبات سماحة الشيخ للمفسرين في جواهر التفسير، مقتصرًا على الجزئَيْن الأوَّلَيْن، وعلى مسائل القراءات، مقتصرًا على التعقبات التي مصدرها الشيخ ابتداء، أو التي لم ينسبها لأحد.

منهج الدراسة

اعتمد البحث الحالي على المناهج الآتية في تحقيق أهداف البحث، وهي: المنهج التاريخي بقصد التعريف بسماحة الشيخ الخليلي ونشأته العلمية ومؤلفاته، وتفسيره وبداية تأليفه وسبب تأليفه. والمنهج الاستقرائي لأجل حصر جميع التعقبات المتعلقة بالقراءات الواردة في الجزأين الأولين من تفسير سماحته، وجمعها من مواضعها وتحليلها، مع تتبع أقوال المفسرين الذين وافقوا رأيه، والذين خالفوه. إضافة إلى المنهج التحليلي المقارن بهدف تحليل تعقبات سماحته ودراستها ومعرفة القيمة العلمية منها، ومقارنة أدلة قوله بأدلة المفسرين الذين تعقبهم.

الدراسات السابقة

بعد مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث، يظهر للباحثين أنه لا توجد دراسة أفردت موضوع البحث بالمعالجة التي تقدمها الدراسة الحالية، إلا أنه مؤخرا، نوقشت رسالة علمية تتقاطع مع هذا البحث في بعض الجوانب، دون أن تمثل معالجة مباشرة للموضوع الحالي أو تغني عن الدراسة الحالية.

وبالإضافة إلى هذه الرسالة العلمية، تناولت مجموعة من الدراسات والبحوث تفسير جواهر التفسير، دون أن تعنى بجمع تعقبات الخليلي على المفسرين ودراستها، وفيما يلي عرض لأبرز هذه الدراسات، مع توضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، وإبراز ما تضيفه الدراسة الحالية إلى الأدبيات ذات الصلة:

أولا: الهنائية، هدى بنت حماد، "منهج الشيخ الخليلي في عرض القراءات القرآنية في جواهر التفسير: سورة البقرة جمعا ودراسة"، (رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، 2026). هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن المصادر التي اعتمد عليها الشيخ الخليلي في القراءات، وبيان منهجه في عرضها، ومعرفة أنواع القراءات الواردة في جواهر التفسير، وبيان موقفه منها، وحكمه عليها. وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة منها: اعتماد الشيخ الخليلي على كتب التفسير التي تكثر من ذكر القراءات مثل تفسير أبي حيان، وعدم اعتماده على كتب القراءات، أيضًا أظهرت الدراسة أن الشيخ الخليلي يذكر في تفسيره القراءات المتواترة والشاذة، ويوجهها وينسبها لأصحابها غالبا، ويركز على أبعادها الدلالية، كما حرص على الدفاع عن القراءات المتواترة، وحكم بعدم جواز منكرها، أو المفاضلة بينها. ويلاحظ أن الباحثة قد استقرأت القراءات الموجودة في الأجزاء (2-10) وأحصتها إلا أنها ذكرت نماذج تستدل بها على بيان منهج الشيخ أو نقده دون التعرض للأمثلة جميعها، وكذا لم تتطرق إلى قراءات الجزء الأول؛ لذا جاءت هذه الدراسة لتستقرئ القراءات التي عقب عليها سماحته في الجزأين الأولين من تفسيره، وذكرها كلها ودراستها ومناقشتها

ثانيا: الرجيبية، إيمان بنت محمد، الهنائي، عبدالله بن سالم، الشعيلي، سليمان بن علي. (2021). المنهج التجديدي عند الشيخ أحمد بن حمد الخليلي في تفسيره "جواهر التفسير أنوار من بيان التنزيل". مجلة البحوث الإسلامية، س,7 ع، 70، 7 – 52. هدفت هذه الدراسة إلى بيان بعض مظاهر التجديد عند الشيخ الخليلي في تفسيره على ضوء المتفق عليه من مظاهر ما يمكن اعتباره منهجا تجديدا في التفسير، وتناولت الدراسة نبذة تعريفية بالشيخ الخليلي وبتفسيره، وبيان الفكر التجديدي عند الشيخ الخليلي، وبعض مظاهر التجديد التي تبناها الشيخ في تفسيره. وقد خلصت الدراسة: أن للشيخ الخليلي مسلكًا تجديديًّا في النظر في كتاب الله ارتقى فيه عن ربقة التقليد، فهو يرى أن التجديد في الدين ضرورة ملحة؛ وذلك لضمان صلاحيته لكل زمان ومكان، وأن مفهوم التجديد عند الشيخ الخليلي يشمل جانب الاجتهاد الشرعي في الفقه كما يشمل الجانب

الإصلاحي ، وأهم أبعاد التجديد في تفسير الشيخ الخليلي هو ابتعاده عن مظاهر التقليد بمن سبقه في التفسير، فالشيخ يتبع منهجية عرض الآراء وتفنيدها بالحجج العلمية والبراهين العقلية، كما تفرد الشيخ بأقواله الاجتهادية وإضافاته التفسيرية في عدد من المواطن، واعتنى الشيخ بتنزيه تفسيره عن ذكر ما من شأنه أن يكون صارفا للقرآن عن كونه كتاب هداية مثل ذكر الإسرائيليات من المرويات إلا لبيان فسادها، كما حرص على تقديم فهم قرآني معاصر وجعل النص القرآني معايشا لعصره وذلك عن طريق إنزال الآيات على واقع المسلمين.

والذي تؤكد عليه الدراسة أن سماحة الشيخ الخليلي تميَّز بعدم ترديده لأقوال مَنْ سبقه دون نقد أو تمحيص أو ترجيح، وإنما استقى تفسيره في المقام الأول من خلال فهمه وتدبره لمعاني كتاب الله ومقاصد تنزيله ونحو ذلك أكثر من اعتماده على فهوم وأقوال من سبقه. وتجد في هذه الدراسة بيانا لبعض ملامح المنهج التفسيري للشيخ وذكرَ أمثلة لثنائه على مفسر في موضع ما أو نقده في موضع آخر في مطلب بعنوان: "التجديد في البعد عن مظاهر التقليد في التفسير" وفي خمس صفحات تقريبا ذُكرت بعض هذه التعقبات، كما ذكرت الدراسة أن الشيخ تعقب كثيرا من المرويات الإسرائيلية وعلق على من ادعى صحتها في صفحتين تقريبا وذلك في مطلب: "التجديد في تمحيص التفسير مما علق به من قضايا حجبت هداية القرآن"

والدراسة وإن كان هدفها الرئيس بيان المنهج التجديدي للشيخ إلا أنها سعت كذلك إلى بيان الملامح العامة لمنهج الشيخ التفسيري مع توثيق تلك الملامح بمثال وأكثر، واقتصرت على الأربعة الأجزاء المطبوعة في فترة الدراسة فقط. غير إن الدراسة لم تستقرئ هذه التعقبات جميعها ولم تجعلها في أنواع ترتبط فيما بينها بموضوع محدد كالتعقب اللغوي ونحوها، وإنما ذكرت أمثلة متفرقة في مطالب متعددة، ولم تتطرق إلى ذكر جميع المفسرين الذين عقّب عليهم سماحة الشيخ في تفسيره، وإنما اكتفت بذكر بعض منهم، أما البحث في منهج الشيخ في تفسيره فإن هذه الدراسة ذكرت بعض

ملامح منهجه التفسيري أما في الموضوع الذي بصدد دراسته فإنه يركز على منهج سماحته في تعقبات أقوال المفسرين خاصة.

ثالثا: اللويزي، أميمة. (2021). التفسير الأثري عند الشيخ أحمد الخليلي. مجلة ريحان للنشر العلمي، ع15 - 51 ،82. هدفت هذه الدراسة إلى بيان المنهج الأثري الذي سلكه في تفسيره، وكيف وظّفه في تفسير الآيات، وقد اشتملت الدراسة على تعريف للتفسير الحديث وأهميته، وترجمة لسماحة الشيخ الخليلي ومنهجه في التفسير بالأثر في كتابه جواهر التفسير، فذكرت كل نوع من أنواع التفسير بالأثر مع ذكر أمثلة عليه من تفسير سماحته. وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها: الخليلي ليس مجرد ناقل لأقوال غيره من المفسرين، بل نراه يرجح ويرد ما لا يراه صوابًا، وكثيرًا ما نجده ينتقد مدرسة المنار، وأيضا كثرة استشهاده بالسيد قطب بالإضافة أنه سار على منهجه الأثري في التفسير، وعنايته بالشاهد القرآني أكثر من غيره من الشواهد الأخرى، ووظفه بطريقة منهجية موزونة على اعتبار أن القرآن وحدة موضوعية واحدة، ويلاحظ أيضا استشهاده بما ثبت من الروايات موليا لضابط تفسير القرآن بالسنة عناية خاصة، كما أن الخليلي كان حريصا على معرفة آراء الصحابة والتابعين واجتهاداتهم وكثيرا ما نجده يستشهد برواية ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر، وذكرت كذلك أن الخليلي أهمل تفسير القرآن من جانب اللغة كما أهمل لغة العرب في تفسيره ولم يستعن بالمعاجم اللغوية إلا نادرا.

وهذه الدراسة لم تتطرق إلى مسألة تعقبات سماحة الشيخ الخليلي لأقوال المفسرين، والملحوظات عليها كثيرة، فالنتائج التي خلصت لها الدراسة تحتاج إلى مزيد تثبت، وتخالف نتائج دراسات أخرى كمسألة إهمال الشيخ تفسير القرآن من جانب اللغة كما أهمل لغة العرب في تفسيره ولم يستعن بالمعاجم اللغوية إلا نادرا، فالمطلع على تفسير سماحة الشيخ يُسلّم له بسعة تبحره بلغة العرب وأساليبها، وهذا ما أكدته الدراسة الأولى "المنهج التجديدي عند سماحة الشيخ الخليلي".

المبحث الأول: سماحة الشيخ الخليلي

المطلب الأول: التعريف بسماحة الشيخ الخليلي

هو الشيخ العلامة أحمد بن حمد بن سليمان بن ناصر بن سالمين بن حُميد الخليلي، وُلد صباح الثاني عشر من رجب لعام 1361هـ/27 يوليو 1942م، وكان مولده بجزيرة زنجبار بإفريقية الشرقية التي انتقل إليها والده بتاريخ 10 ربيع الأول 1341هـ، وأصله من محلة (الخضراء) بولاية بهلا في داخلية عمان[1].

يرجع نسبه إلى الإمام الخليل بن شاذان بن الصلت بن مالك الخروصي الذي بويع له بالإمامة بعد الإمام راشد بن الوليد بزمان طويل سنة 407هـ، ودام في إمامته سبع عشرة سنة وبعض سنة فقد توفي الإمام –رضي الله عنه– سنة 425هـ.[2] كما أن نسب سماحته يرجع إلى الإمام الصلت بن مالك جد الخليل الذي بويع له بالإمامة سنة 237هـ وهو من الأئمة المشهورين[3].

وكان جده سليمان بن ناصر الخليلي قاضيًا وَرِعًا، وكان كثير التفاؤل، يبشّر الناس بانبلاج فجر جديد يسوده العدل والإيمان، فما هي إلا سنوات ثلاث بعد وفاته بالطاعون –الذي انتشر في بهلا فكان سببا لوفاته سنة 1328هـ– حتى مَنَّ الله تعالى على عمان بالإمام التقي الورع سالم بن راشد الخروصي[4].

وقد وُلد سماحته في ريف زنجبار وبمحلة "مفنيسيني" التي يطلق عليها العرب "الفنسا"، وكان والده يعتني بالتجارة حيث خصص لها قسما من بيته يجعل فيه البضائع، كما كانت

---

[1] سلطان الشيباني، **داعية الكلمة الطيبة: السيرة العلمية للشيخ العلامة أحمد بن حمد بن سليمان الخليلي المفتي العام لسلطنة عمان**، (سلطنة عمان: ذاكرة عمان، 2015م)، ص 14.

[2] نور الدين السالمي، **تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان**، (سلطنة عمان: مكتبة الاستقامة، د.ت) ج1، ص 295، ص303.

[3] المرجع نفسه، ج1، ص162، ص168.

[4] زايد الجهضمي، **من معالم الفكر التربوي عند الشيخ أحمد بن حمد الخليلي "المفتي العام لسلطنة عمان"**، (سلطنة عمان: مطابع النهضة، 2003م)، ج1، ص 21.

لديهم بعض الماشية التي يعنون بتربيتها، واشتغل والد الشيخ أيضًا بشراء ثمر القرنفل على شجره، ثم يقوم بحصاده وبيعه بحثًا عن الربح، وربما هبَّت رياح أمله بما لا يشتهيه؛ فينقلب الربح إلى خسارة؛ لتقلّب سعر القرنفل، وفي هذا الوسط نشأ الشيخ، وبقي وحيد أبويه إلى سن الخامسة عشرة[1].

ثم بدأ سماحته بتعلم القراءة والحساب، ثم قراءة القرآن الكريم على يد والديه، يقول سماحته: "وأذكر عندما بدأت أتعلم القرآن الكريم أني كنت عند أمي أحسب الأرقام من واحد إلى المائة، فقالت لي: استعد لأن تتعلم، وبدأتْ تعلمني الحروف الهجائية، وكيفية دخول التشكيل عليها، ثم انتقلت إلى سورة الفاتحة"، وفي سن السادسة كان الشيخ يتقن قراءة القرآن وغيره، وبدأ يطالع بعض الكتب الموجودة في البيت، وبدأ بحفظ القرآن الكريم، وفي هذا العمر كان يحضر دروس الشيخ أبي إسحاق أطفيش العامة بزنجبار إبَّان زيارته لها، وكان شغوفًا بطلب العلم، لا يجد فرصة إلا استغلها في القراءة، وفي سن السابعة كان يُؤذِّن للصلاة في المسجد، ويصلي أبوه بالناس إمامًا، وفي سن التاسعة أتمَّ سماحته حفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب[2].

ومن أبرز المشايخ الذين أخذ عنهم وتركوا فيه أثرًا عظيمًا العلامة المجاهد أبو إبراهيم اطفيّش الجزائري، نزيل مصر عام 1385هـ في زيارته الثانية لزنجبار التي بدأت يوم 7 صفر 1380هـ وانتهت يوم 12 ربيع الآخر من العام نفسه، وكان الشيخ أحمد قد بلغ تسع عشرة سنة، وكان الشيخ أبو إسحاق يلقي دروسًا في مسجد السيد حمود في تفسير القرآن شبه يومية، طيلة إقامته بزنجبار بلغت نحو من أربعين درسًا، وعنه حفظ تلميذه الشيخ أحمد عددًا من آرائه وتحقيقاته في الفقه والعقيدة والتفسير، وترى آراء العلامة اطفيّش التي حفظها سماحته مبسوطة في مؤلفاته[3].

ثم استمر سماحته يطالع الكتب بنفسه، فقرأ في علم النحو والصرف والفقه وأصوله

---

[1] المرجع نفسه، ج1، ص28.

[2] الجهضمي، **من معالم الفكر التربوي عند الشيخ أحمد بن حمد الخليلي**، ج1، ص32.

[3] الشيباني، **داعية الكلمة الطيبة**، ص16.

والحديث وغيرها، ثم حدث الانقلاب الشيوعي في زنجبار ليلة 26 شعبان 1383هـ/12 يناير 1964م الذي قلب الجنة الخضراء إلى نار حمراء، فخرج سماحته مع أسرته في أواخر جمادى الأولى عام 1384هـ إلى سلطنة عمان، ونزلوا مسقط صباح يوم التاسع عشر من جمادى الآخرة عام 1384هـ، وفي مساء اليوم الثاني انتقل سماحته مع أسرته بالسيارات إلى إزكي، ثم إلى نزوى؛ ليصلوا أخيرًا إلى بُهلا يوم الحادي والعشرين من جمادى الثاني 1384هـ[1]. وقد لازم سماحته بعد ذلك الشيخ إبراهيم العبري أكثر من عشر سنين، ونقل عنه أقوالًا فقهية وتاريخية، وكانت للشيخ العبري حفاوة بتلميذه وعناية كبيرة به[2].

ثم انتقل سماحته إلى مسقط تلبية لدعوة السيد أحمد بن إبراهيم البوسعيدي الناظر بشؤون الداخلية بعمان، في اليوم السادس من جمادى الثانية سنة 1385هـ، وسكن في وادي العور من مسقط، وانضم إلى أسرة التدريس بالمركز العلمي، وكان يتولى تدريس المستوى الأعلى، واستمر سماحته في التدريس بمسجد الخور إلى سنة 1393هـ، ثم عُيّن مديرا للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وانتقل عمله إلى مَجْمَع الوزارات في (رُوي)، وفي عام 1395هـ / 1975م وعُيّن مفتيا عاما للسلطنة خلفا لشيخه العلامة إبراهيم بن سعيد العبري المتوفى في السنة نفسها، وما زال في منصبه إلى اليوم، وله مناصب أخرى عديدة يشغلها داخل بلاده وخارجها[3].

المطلب الثاني: مؤلفات الشيخ الخليلي

للشيخ مؤلفات كثيرة، أهمها:[4]

1- (من وحي السنة في خطبتي الجمعة)، وكان هذا البحث في بواكير سنواته في عُمان.

2- (جواهر التفسير) الذي هو محل الدراسة الحالية، وسيأتي التعريف به.

---

[1] الجهضمي، **من معالم الفكر التربوي عند الشيخ أحمد بن حمد الخليلي**، ج1، ص46-47.

[2] الشيباني، **داعية الكلمة الطيبة**، ص20.

[3] الشيباني، **داعية الكلمة الطيبة**، ص22.

[4] المرجع نفسه، ص81 -23.

3- (الحق الدامغ)، وهو كتاب في العقيدة الإسلامية، من أوائل مصنفات سماحته.

4- (زكاة الأنعام)، وهو كتاب موسّع في موضوعه، أصله ورقة بحثية قدمها للهيئة الشرعية العالمية للزكاة بالكويت، وهو بحث رصين أعطاه المؤلف من الوقت حقه، واستفرغ فيه من الوسع والطاقة ما يتجلى بوضوح لمن قلّب صفحاته.

5- (العقل بين جماح الطبع وترويض العقل)، كتاب متوسط يتناول مسألة جدلية وهي تحكيم العقل، وأصل الكتاب محاضرتان ألقاهما الشيخ بجامعة السلطان قابوس ضمن سلسلة دروسه الفكرية.

6- (الاستبداد: مظاهره ومواجهته)، وهو كتاب تنظيري تطبيقي في فقه السياسة الشرعية، يتناول موضوعًا طالما شغل ذهن الشيخ منذ زمن؛ حتى أُلحَّ عليه بالكتابة فيما وقع مطلع عام 1432هـ/2011م من مظاهرات عمّت العالم العربي بأسره.

7- (الحقيقة الدامغة)، كتاب متوسط يتناول حجية السنة النبوية عند الإباضية ويدحض دعوى إنكار الإباضية لها.

8- (مصرع الإلحاد ببراهين الإيمان)، كتاب يقع في جزأين، يتحدث عن تعزيز الإيمان بالغيب، وبيان ضرورته في حياة الناس، وعن الإلحاد ويناقشه من وجهة نظر إسلامية، ويستكشف الكتاب مفهوم الإلحاد، وأسباب انتشاره، ويقدم حججًا دينية وفلسفية لرفضه.

9- (برهان الحق في تأصيل العقيدة الإسلامية ودفع الشُّبه عنها بالأدلة العقلية والنقلية)، كتاب واسع لم يُنسج على منواله عند المتقدمين والمتأخرين يبحث دقائق مسائل العقيدة تحريرا وتفصيلا ويجمع بين لغة الأوائل والأواخر، وهو يقع في ستة عشر مجلدًا، فرغ الشيخ من تسويده عصر يوم الأحد السابع من شعبان المعظم 1442هـ.

10- (الفتاوى)، وهو رصيد ضخم، يشغل الحيز الأكبر من نتاج الشيخ، وقد اشتغل بالإفتاء منذ وصوله إلى عمان في العقد التاسع من القرن الهجري المنصرم قبل تعيينه

رسميًّا مفتيًا عامًّا للسلطنة سنة 1395هـ/1975م عقب وفاة شيخه إبراهيم بن سعيد العبري (المفتي السابق)؛ لكن تأخَّر العمل في إعداد الفتاوى للنشر، فظلت مبعثرة يتداولها الناس بالنسخ والتصوير، وكانت أولى المبادرات سنة 1416هـ/1996م على يد الأستاذ حمد بن هلال اليحمدي، حين أخرج جزءًا صغيرًا من فتاوى الصلاة، ثم تولى قسم البحث العلمي بمكتب الإفتاء بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية إعداد أجزاء أخرى في الصلاة والصوم، حتى ظهر العمل الجاد في المشروع الذي تبنَّتْه دار الأجيال بإصدار الفتاوى مجموعة في مجلدات، فكانت ما يقارب تسع مجلدات، ومن الأعمال الجامعة لفتاوى الشيخ كذلك: كتاب "المرأة تسأل والمفتي يجيب"، وكتاب "الفتاوى الطبية"، ناهيك عن برنامج (سؤال أهل الذكر) الذي بدأ بثّه على التلفاز العماني في الأول من شهر رمضان عام 1421هـ/27 نوفمبر 2000م، والذي يكون الشيخ ضيفه في أغلب الأحيان، وهو برنامج أسبوعي خاص بالفتاوى الشرعية والموضوعات الفكرية والاجتماعية ونحوها. وخلاصة القول: إن مجال الفتوى من أكثر ما يشغل وقت الشيخ، ويقدر متوسط حصيلة الشيخ منها بصفحتين يوميًا، ما يعني أنه يفتي في أكثر من 600 مسألة سنويًّا أو 300 مسألة على الأقل بحذف المكرر والمتداخل، وهذا يشمل فتواه المكتوبة والمسجلة دون ما يتلقاه مباشرة من عامة الناس.

المطلب الثالث: التعريف بتفسير (جواهر التفسير: أنوار من بيان التنزيل) ومنهجه فيه

أصل هذا السفر المبارك دروس في تفسير القرآن الكريم، كان يلقيها سماحة الشيخ في جامع السلطان قابوس بِرُوِي في العاصمة مسقط، افتتحها ليلة الأربعاء 6 محرم 1402هـ/1982م بعد صلاة المغرب من كل أسبوع، لا ينقطع عنها إلا في شهر رمضان أو لبعض الظروف[1].

وقد دوّن سماحته هذه الدروس دون التقيّد بعبارات الدروس، وقد صرّح بذلك في

[1] الشيباني، **داعية الكلمة الطيبة**، ص26.

المقدمة بقوله: "ومما هو جدير بالذكر أنني لا أتقيد في التدوين بنصوص عبارات الدروس وإنما أحافظ على روحها ومضمونها وذلك؛ لأن مجال التدوين يختلف عن مجال الإلقاء الارتجالي فلا مناص عن تهذيب العبارات واختصارها بحسب ما يمكن"[1].

وقد طبعت مكتبة الاستقامة أربعة أجزاء منه بين عامي (1984م – 2004م)، اشتمل الجزء الأول منه على مقدمة، وتفسير سورة الفاتحة، أما الجزء الثاني ففسر فيه سماحته أول سورة البقرة إلى الآية السادسة والتسعين، وأما الجزء الثالث فاشتمل على تفسير الآية السابعة والتسعين إلى الرابعة والعشرين بعد المائة، وأما الجزء الرابع فهو خاص بتفسير الآية السابعة من سورة آل عمران حول المحكم والمتشابه.

والجدير بالذكر أن دار الكلمة الطيبة قامت بطباعة "جواهر التفسير" طبعة جديدة. كما استأنف سماحته تفسيره فبلغ خمسة عشر مجلدا مطبوعا، انتهى فيها من تفسير سورة الفاتحة، والبقرة، وآل عمران، وخمس وثلاثين آية من سورة النساء، ولا يزال سماحته يكمل تفسيره، نسأل الله له التمام والقبول.

المطلب الرابع: منهج سماحة الشيخ الخليلي في التفسير

المتأمل في المقدمة التي قدمها سماحته في بداية تفسيره، وكذلك المتمعن في تفسيره؛ يستخلص ملامح منهجه في التفسير، ويمكن إجمالها في الآتي:

1- يبدأ بذكر اسم السورة ومعناه، ويذكر الأسماء الأخرى للسورة مستندًا على ما ورد من آيات وأحاديث دالة عليها، ثم يصنف السورة من حيث المكي والمدني، ويأتي بالخلاف بين المفسرين في هذه القضية –إن وجد–، ثم يفنّد تلك الآراء، وينقدها، ويبدي رأيه الراجح فيها، كما يتحدث عن فضل السورة بما صحَّ من الآثار، ويبيّن عدد آياتها، ويذكر خلاف العلماء في عدد آيها إن وُجد[2].

---

[1] أحمد الخليلي، **جواهر التفسير: أنوار من بيان التنزيل**، (سلطنة عمان: مكتبة الاستقامة، 1984م)، ج 1، ص 12.

[2] انظر: مقدمة سورة الفاتحة: المرجع نفسه، ج1، ص152.

2- يتعرض سماحته في بداية كل سورة إلى ذكر أغراضها وما احتوته من موضوعات عامة، وقد ينقل عمَّن سبقه من المفسرين ويعقب عليها، ويذكر بعض مقاصدها وأحكامها، ويهتم بذكر التناسب بين الآيات، ويقسم تفسيره إلى مقاطع حسب وحدتها الموضوعية[1].

3- يشرح المفردات القرآنية، ويأتي بأصلها في اللغة، وتوظيف القرآن لها، ويستشهد بأشعار العرب لمعانيها، وأساليب استخدامها، ويناقش المسائل النحوية والبلاغية في الآية، فيأتي بأقوال العلماء، وغالبًا ما يرجح بينها، وقد يعقب على وجه نحوي أو بلاغي[2].

4- يذكر أسباب النزول، ويناقش ما يورده المفسرون من آثار ويحللها ويعقب عليها[3].

5- يحرص على مناقشة ما يورده المفسرون من روايات في التفسير، خاصة تلك التي تعارض ثابتًا من ثوابت العقيدة، أو ما كانت من شوائب الإسرائيليات، أو شبهات المستشرقين، ويسوق لردها الحجج والبراهين[4].

6- يذكر القراءات المختلفة للمفردة القرآنية ويوجهها، واقتصر في الغالب على المتواتر منها، كما يناقش من يرد قراءة متواترة أو يفاضل بين قراءتين متواترتين.[5]

7- جمع سماحته بين المأثور والرأي في تفسيره، كما أنه لم يقتصر على النقل، بل تجد أن آلة النقد والتعقب عنده حاضرة جلية، سواء كانت في الروايات التي يذكرها المفسرون أو في آرائهم وترجيحاتهم. كما يحرص على ربط الآيات بالقضايا الاجتماعية والفكرية والواقع المعاصر بغية تأدية رسالته الإصلاحية للمجتمع[6].

---

[1] انظر: المرجع نفسه، ج2، ص14.

[2] انظر في معنى كلمة (أُمّ): الخليلي، **جواهر التفسير**، ج1، ص168.

[3] انظر: المرجع نفسه، ج2، ص481.

[4] انظر: المرجع نفسه، ج2، ص400.

[5] انظر: المرجع نفسه، ج2، ص305.

[6] انظر: المرجع نفسه، ج2، ص216.

المطلب الخامس: طريقة سماحة الشيخ الخليلي في التعقب

1. ينقل سماحته الكلام الذي يريد تعقبه مع نسبته إلى قائله –إن عُرِف–، أو مَن ذكره من المفسرين[1].
2. يفنّد سماحته ما ذكره مفسر ما، ويتعقبه –عند معارضته– بطريقتين واضحتين في تفسيره؛ الأولى: أنه يورد ما قاله المفسرون في الرد على ذلك القول، الثانية: يأتي بأدلته النقلية والعقلية التي تتعقب ذلك القول[2].
3. قد يعقب على حجج بعض المفسرين عند ردهم على مفسر آخر –وإن كان يوافقهم الرأي–؛ ولكن يخالفهم في طريقة الاستدلال، أو يستدرك عليهم[3].
4. تنوعت الصيغ التي استخدمها سماحته في تعقب الآراء؛ فمنها قوله: وفي هذا نظر، وقوله: ولم يخلُ تفسيرهم، وقوله: وقد شذّ، وقوله: وإني لأعجب، وقوله: ولا معنى لما قال، وقوله: على أني أرى، وقوله: وإن تعجب فعجب قولهم، وقوله: والعجب من أولئك، وقوله: وهو تفسير مرفوض[4].
5. استعان سماحته بأدوات مختلفة في تعقب الآراء، مثل: علوم البلاغة والنحو والصرف، كما تعقب بعض آراء المفسرين من خلال الرجوع إلى معاني المفردات الأصلية والمناسبة للآية –كما سيأتي–.
6. من المبررات التي اعتمد عليها سماحته في تعقب غيره هو بُعد تلك الآراء عما تشير إليه الآية، وبُعدها عن سياق الآيات[5].
7. عند قراءة تعقباته يجد القارئ أن سماحته يتميز بفهم عميق وعلم راسخ، فتراه يعقب على مختلف المسائل التي ترتبط بعلوم شتى، ولا تجده يصحح كل ما ينقله عن عالم ما،

---

[1] انظر: المرجع نفسه، ج1، ص224.

[2] انظر: المرجع نفسه، ج1، ص273-276.

[3] انظر: المرجع نفسه، ج2، ص167-170.

[4] انظر: المرجع نفسه، ج2، ص536.

[5] انظر تعقب سماحته لقطب الأئمة. المرجع نفسه، ج2، ص6.

ولو أبدى إعجابه به في مواضع عدة في تفسيره، فكل قول من أقوال المفسرين يخضع لآلة التعقب عنده حرصا على اختيار الأنسب لروح القرآن ومقاصده.

المطلب السادس: تعريف التعقب

التعقب لغة: قال ابن فارس: "الْعَيْنُ وَالْقَافُ وَالْبَاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى تَأْخِيرِ شَيْءٍ وَإِتْيَانِهِ بَعْدَ غَيْرِهِ. وَالْأَصْلُ الْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى ارْتِفَاعٍ وَشِدَّةٍ وَصُعُوبَةٍ[1]، وبيّن الزبيدي في تاج العروس معنى التعقب بقوله: "تعقَّب الخَبَرَ: تَتَبَّعَه، وَيُقَال تَعَقَّبْتُ الأَمْرَ إِذَا تَدَبَّرْتَه، والتَقُّبُ: التّدبُّر والنَّظرُ ثَانِيَة"[2].

إذن، من خلال ما ورد من معاني التعقب في اللغة يمكن استخلاص المعاني التي تتعلق بعمل الدراسة وهي: أن التعقب يأتي لاحقًا لشيء سابق –كما بيّنه ابن فارس في الأصل الأول–، ويدل كذلك على تتبع الأثر وتدبره، والتمعن فيه بتكراره، والرجوع إليه كرَّة بعد كرَّة.

أما التعقب اصطلاحا: فأفضل تعريف له هو: "نظر العالم ابتداء في كلام غيره من أهل العلم استدراكا أو تخطئة أو ما جرى مجرى هذين الأمرين"[3]، ويقصد بقوله: "ما جرى مجرى هذين الأمرين" هو إضافة ما يكون شكّا من قِبل العالم لكلام غيره وإن لم يصرّح بخطئه؛ لعدم وضوح علة قادحة في كلامه، أو أن يعقب على كلام أورده العالم السابق بصيغة الجزم فيأتي العالم الآخر يستدرك على جزم الأول فيما ذكره أن فيه احتمالا آخر أو شكّا أو ما شابه ذلك.

وفي هذه الدراسة، سيضيف الباحثون –إلى التعقبات التي يكون مصدرها ابتداء العالم

---

[1] أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق. عبد السلام محمد، (سوريا: دار الفكر، 1979م)، ج4، ص77.

[2] محمد الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، (الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001م)، ج3، ص410.

[3] ناصر العزري، "تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري" [رسالة ماجستير]، (الأردن: الجامعة الأردنية، الأردن، 2008م]، ص11.

نفسه– اختياراته التي قالها بصيغة المتكلم فتمثلها وكأنه قالها هو ابتداء، فلم ينسبها لأحد من العلماء، وإنما عقب بها على غيره مما يفهم أنه صاحبها. ومنهج سماحته –كما يتضح من تأليفاته– دقة النقل عن غيره وأمانة ما ينسبه من الأقوال لأصحابها، فتراه ينقل الصفحات العديدة عن غيره حتى يبيّن فكرته ولا يجتزئها، فضلًا عن طريقة تعقبه وصياغته لرده المختلف الذي يتميز به عن غيره وإن كان جوهر الرد واحدا؛ لذلك كله ألحق الباحثون التعقبات التي صرح بها سماحته –دون أن ينسبها لأحد– ضمن تعقبات الدراسة، أما المسائل التي ذكر أن فيها خلافًا، إلا أنه لم يتعقب أدلتها، بل ذكر في كثير منها استغناءه عن ذكرها أو أنه لا فائدة من الترجيح بينها، فلم نلحقها ضمن تعقبات الدراسة.

المبحث الثاني: تعقبات سماحة الشيخ الخليلي على المفسرين في المفاضلة بين القراءات وتواترها

من تيسير الله على هذه الأمة أن جعل قراءة القرآن على سبعة أحرف منّة منه وفضلا، والقصة التي وقعت بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم –رضي الله عنهما– تبيّن هذا، روى الربيع بن حبيب عن أبي عبيدة قال: "بَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطّابِ –رَضِيَ الله عَنْهُ– سَمِعَ هِشامَ بْنُ حَكِيمٍ –رَضِيَ الله عَنْهُ– يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقانِ عَلَى غَيْرِ قِراءَتِهِ هُوَ، قالَ عُمَرُ وَكانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَقْرَأَنِيها، فَلَبَّبْتُهُ بِردائِهِ فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ الله ﷺ فَقُلْتُ: يا رَسُولَ الله إِنِّي سَمِعْتُ هٰذا يُقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقانِ عَلَى غَيْرِ ما أَقْرَأْتَنِيها، فَقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِلرَجُلِ: اِقْرَأْ فَقَرَأَ فَقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: هٰكَذا أَنْزَلْتُ، قالَ عُمَرُ فَقالَ لِي: اِقْرَأْ، فَقَرَأْتَ فَقالَ: هٰكَذا أَنْزَلْتُ إِنَّ هٰذا القُرْآنَ نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ كُلُّها شافٍ كافٍ، فَاِقْرَؤُوا ما تَيَسَّرَ مِنْهُ".[1] والقراءات العشر التي وصلتنا هي متواترة عن النبي ﷺ لا يصح ردُّ شيء منها، ولا أن

[1] الربيع بن حبيب الأزدي، **الجامع الصحيح**، (مسقط: مكتبة مسقط، ط1، 1994)، باب 3: في ذكر القرآن، رقم: 14، ص10؛ محمد بن إسماعيل البخاري، **الجامع الصحيح**، (بيروت: دار طوق النجاة، ط1، 2001)، كتاب الإشخاص والخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، رقم: 2419، ج3، ص122.

تُقدَّم القاعدة اللغوية الشائعة على ما ورد من قراءات؛ بل تؤخذ القاعدة من القرآن؛ إذ هو وعاء العربية، ولذلك وقع بعض العلماء في هذا فردوا بعض القراءات ورجحوا قراءة على قراءة أو فاضلوا بين قراءة وأخرى، وكان لسماحة الشيخ الخليلي تعقباته لما ورد عن بعض المفسرين عند حديثهم عن القراءات، وسيأتي بيانها بإذن الله.

المطلب الأول: تعقبات سماحة الشيخ الخليلي في مسألة المفاضلة والترجيح بين القراءات

وقد تعقب سماحة الشيخ الخليلي في تفسيره ما ورد من كلام بعض المفسرين في المفاضلة بين القراءات أو الترجيح بينهن، وهذا بيانها:

أ- فيمن رجح بين قراءتي (مالك) و(ملك) في سورة الفاتحة: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:4][1]

نقل سماحته الخلاف بين العلماء في ترجيح كل فريق لإحدى القراءتين، وذَكَرَ حجج كل فريق، مع ردِّ كل فريق على الآخر، ثم تعقب هذا الخلاف بقوله: "ونحن إذا أمعنا النظر لم نجد فائدة من هذا الخلاف، فالقراءتان صحيحتان مشهورتان، وكل واحدة منهما تؤكد معنى، فالله تعالى قد وصف نفسه في التنزيل بأنه مالك وملك، فقد قال: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ٢٣﴾ [الحشر: 23] وقال: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [آل عمران: 26]"[2]. ولا داعي إلى ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى مع ثبوتهما وتواترهما عن رسول الله ﷺ، وإنما يراعي الإنسان في صلاته أن يلتزم بقراءة واحدة لا أن يجعل قراءته مركبة بعضها بقارئ وبعضها بقارئ آخر، وكذلك إذا أراد أحدنا أن يتلو القرآن خارج الصلاة بقراءة قارئ آخر فعليه أن يلتزمها من أول القرآن إلى آخره لا أن يقرأ

---

[1] قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف في اختياره بإثبات ألف بعد الميم لفظا، والباقون بحذفها. انظر: عبد الفتاح القاضي، **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، (القاهرة: دار السلام، 2017م)، ص17.

[2] الخليلي، **جواهر التفسير**، ج1، ص235.

بعضه بقراءة وبعضه بقراءة أخرى[1]. ويُضاف هنا –وهذا يستشف من كلام سماحته السابق– أن القارئ بإمكانه أن يقرأ عدة قراءات في قراءته الواحدة خارج الصلاة إن كانت بطريقة الجمع المعروفة عند أئمة القراء.

ثم بيّن سماحته أن "قراءة (مالك) أبلغ في التنصيص على عدم وجود من يملك في ذلك اليوم شروى نقير، إذ انفراد أحد بكونه (ملكا) في زمان أو مكان لا يمنع من وجود ملاك تحته، بخلاف ما انفرد بكونه (مالكا)"[2] ومن هنا قال أبو حاتم: "إن مالكا أبلغ في مدح الخالق من ملك وملك أبلغ في مدح المخلوقين من مالك والفرق بينهما أن المالك من المخلوقين قد يكون غير ملك وإذا كان الله مالكا كان ملكا"[3].

ثم استنتج سماحته من كلامه السابق: أن الخشوع الذي تثيره قراءة (مالك) بإثبات الألف لا يقل عما تثيره قراءة (ملك) بحذف الألف، وبكلامه هذا يخالف السيد محمد رشيد رضا الذي يرى: "أَنَّ قِرَاءَةَ "مَلِكِ" أَبْلَغُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْمُتَصَرِّفُ فِي أُمُورِ الْعُقَلَاءِ الْمُخْتَارِينَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْجَزَاءِ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا أَبْلَغَ؛ لِأَنَّ السِّيَاقَ يَدُلُّنَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ تَذْكِيرُ الْمُكَلَّفِينَ بِمَا يَنْتَظِرُهُمْ مِنَ الْجَزَاءِ عَلَى أَعْمَالِهِمْ رَجَاءَ أَنْ تَسْتَقِيمَ أَحْوَالُهُمْ... عَلَى أَنَّ مَجْمُوعَ الْقِرَاءَتَيْنِ يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَيَيْنِ فَكِلَاهُمَا ثَابِتٌ، وَلَكِنَّ الْقِرَاءَةَ فِي الصَّلَاةِ بِمَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ تُثِيرُ مِنَ الْخُشُوعِ مَا لَا تُثِيرُهُ الْقِرَاءَةُ الْأُخْرَى"[4].

وقد تعقب سماحته رأي السيد رضا بقوله: بأن القراءتين تورثان الخشوع في القلب على السواء؛ لأن المالك لذلك اليوم هو الذي وعد وتوعّد ولا خلاف لوعده أو وعيده، فليس لمعنى لما يقوله السيد محمد رشيد رضا من كون قراءة (ملك) أكثر تأثيرا في الخشوع[5].

---

[1] المرجع نفسه، ج1، ص235.

[2] الخليلي، **جواهر التفسير**، ج1، ص236.

[3] محمد القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1964م)، ج1، ص140.

[4] محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م)، ج1، ص45.

[5] الخليلي، **جواهر التفسير**، ج1، ص236.

ويظهر مما سبق، أن منهج سماحته في المتواتر من القراءات عدم ردها، بل وعدم المفاضلة بينها؛ فكل كلمة تُقرأ بقراءتين أو أكثر لا يكون ذلك سببًا للمفاضلة بينهن، وإنما من فوائدها ترسيخ المعنى وتوضيحه والإتيان بمعنى آخر، ناهيك من أن سماحته لا يفاضل بين القراءات في أثرها في النفس، وما تورثه من خشوع في القلب، فضلًا عن المفاضلة بين معانيها؛ وإنما يدل ذلك على حرصه بعدم المساس بشيء من المتواتر منها، بما يفتح مجالًا لتخطئة قراءة، أو إنزالها دون مرتبة الأخرى.

ب- في قراءة (لا ريب) بالرفع في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:2]

نقل سماحته عن بعض المفسرين كالفخر الرازي وأبي حيان وغيرهما أنه روي عن أبي الشعثاء سليم بن أسود المحاربي قرأ: (لا ريب) بالرفع وهي محتملة لنفي الجنس أو نفي فرد من أفراده؛ فلذلك قالوا: إنها تجوّز الاستغراق،[1]وقد ذكر سماحته هنا: أن قراءة الجمهور —لا ريبَ— أبلغ، وعليها الاعتماد في الصلاة وغيرها بخلاف الأخرى لشذوذها[2]، ويظهر مما سبق أن سماحته فاضل بين قراءتين إلا أن المعيار هنا اختلف، فقراءة (ريب) بالرفع قراءة غير متواترة، بل قراءة شاذة، ويتبين أن منهج سماحته في الشاذ من القراءات أنه يفاضل بينها، ويقدم عليها أيضا المتواتر.

المطلب الثاني: تعقبات سماحة الشيخ الخليلي في تواتر القراءات

وضع أئمة القراء أركانًا ثلاثة لقبول القراءة، فإن تحققت هذه الأركان فيها؛ حُكم على صحة القراءة، فلا يصح حينئذ ردها بوجه من الوجوه، يقول ابن الجزري:

---

[1] انظر: لمزيد من توجيه القراءة بالرفع. أبو حيان محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، (بيروت، دار الفكر، 2000م)، ج1، ص62.

[2] الخليلي، **جواهر التفسير**، ج2، ص106.

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالاً يَحْوِي
وَصَحَّ إِسْناداً هُوَ الْقُرآنُ فَهَذِهِ الثَّلاثَةُ الأَرْكَانُ
وحَيثُماَ يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتِ شُذُوذَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبعَةِ[1]

والجدير بالذكر أن تواتر القراءة هو المعول الأول، فإن تواترت القراءة كان الركنان الآخران مكملين، ولا يصح أن يتعذر عالم بأن تلك القراءة خالفت القاعدة النحوية ما دامت القراءة متواترة صحيحة، وقد بالغ بعضهم في رد المتواتر منها، فيروى عن أبي العباس المبرد قال: " لَوْ صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ (مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ) -بكسر الياء- وَ(وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ) -بخفض الميم- لَأَخَذْتُ نَعْلِي وَمَضَيْتُ"[2]، وهي قراءة الإمام حمزة التي ثبت تواترها.

وكان لسماحته تعقبات في هذا الموضوع، وهي:

ج- في قراءة (وما يخادعون) في قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: 9]

وردت قراءتان متواترتان في هذه الكلمة وهما (وما يخدعون – وما يخادعون)[3]، وقد انتقد ابن جرير القراءة الثانية -وما يخادعون- فعدَّها غير صحيحة، فقال: "فالواجب إذًا أن يكون الصحيح من القراءة: (وَمَا يَخْدَعُونَ إِلا أَنْفُسَهُمْ) دون (وما يخادعون)؛ لأن لفظ "المخادع" غير مُوجب تثبيتَ خديعةٍ على صحَّة، ولفظ "خادع" موجب تثبيت خديعة على صحة. ولا شك أن المنافق قد أوْجبَ خديعة الله عز وجل لِنَفْسه بما رَكِبَ من خداعه ربَّه ورسولَه والمؤمنين بنفاقه، فلذلك وجبَت الصِّحةُ لقراءة مَنْ قرأ: (وَمَا يَخْدَعُونَ إِلا أَنْفُسَهُمْ). ومن الدلالة أيضًا على أن قراءة من قرأ: (وَمَا يَخْدَعُونَ) أولى بالصحة من قراءة

---

[1] محمد بن الجزري، **طيبة النشر في القراءات العشر**، تحقيق: محمد تميم الزغبي، (جدة: دار الهدى، 1994م)، ص32.

[2] القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج5، ص3.

[3] قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بضم الياء وفتح الخاء وألف بعدها وكسر الدال، والباقون بفتح الياء وإسكان الخاء بلا ألف وفتح الدال. انظر: القاضي، **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، ص22.

من قرأ: (وما يخادعون)، أن الله جل ثناؤه قد أخبر عنهم أنهم يُخادعون الله والمؤمنين في أول الآية، فمحال أن يَنفي عنهم ما قد أثبت أنهم قد فعلوه، لأن ذلك تضادٌّ في المعنى، وذلك غير جائزٍ من الله جلّ وعزّز"[1].

وقد تعقب سماحته رأي ابن جرير فذكر أن قراءة (وما يخادعون) قراءة ثلاثة من السبعة القراء المشهورين، وقراءة واحد من السبعة معدودة من المتواتر الذي لا يصح إنكاره أو رفضه، فوقوع المرء فيها عثرة لا تقال، وكما اتفق الجمهور على تواتر قراءتي (ملك ومالك) اتفقوا على تواتر قراءتي (وما يخدعون وما يخادعون) لأن هذا الاختلاف إنما راجع إلى جوهر اللفظ، وهذا مما اتفقوا على تواتره، وإنما اختلفوا فيما كان من قبيل الأداء كالفتح والإمالة والتقليل، فقيل بتواتره في السبعة وقيل بخلافه[2].

والقراءة الثانية —وما يخادعون– من زعم الإشكال فيها لأنها تقتضي المشاركة التي لا تصدر إلا عن جهتين فصاعدا، مع أن الجهة هنا متحدة، ويندرئ هذا الإشكال باعتبار أن من يقدم على جريرة من الجرائر لابد أن تتفاعل في نفسه خواطر متضادة، منها ما ينشأ عن بصيرة العقل ووحي الضمير، ومنها ينشأ عن رعونة العواطف واضطراب الهواجس، فيتولد ما يشبه العداوة بين الجانبين، فيصبح المرء حينها في اضطراب وتيه بين إقدام وإحجام، فيصغي تارة إلى صوت العقل وتارة إلى داعي الهوى. فجاءت هذه القراءة لتصوّر لنا العداوة التي تنجم بين المنافقين ونفوسهم الداعية إلى الخير بطبيعة الفطرة السليمة، وصوّرت ما يصدر منهم من شغلها بالأماني، واقتيادها إلى الشر بالمخادعة، ويحتمل أن يكون (خادع) هنا بمعنى (خدع) مع قصد المبالغة، وبناء على ذلك يكون معنى القراءتين واحدًا[3].

أما ما ذكره ابن جرير "من لزوم نفي ما أثبت عليها، مدفوع بأن جهتي النفي والإثبات مختلفتان، وبذلك يندفع المحذور، ونحوه ما في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ

---

[1] ابن جرير، أبو جعفر (د.ت)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: محمود شاكر، (مكة المكرمة: دار التربية والتراث، د.ت)، ج1، ص277.

[2] الخليلي، **جواهر التفسير**، ج2، ص283.

[3] المصدر نفسه، ج2، ص281.

رَمَىٰ وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: 17] ففي صدر الآية نفي الرمي عن رسول الله ﷺ، وفي وسطها إثباته، وفي آخرها إسناده إلى الله تعالى، فلو أُخذ بظاهر اللفظ لقيل بالتناقض، غير أن الرمي المنفي عن رسول الله ﷺ والمثبت لله تعالى هو غير أثبت للرسول ﷺ، والقرآن نزل بلسان العرب الذي يستعمل الكلمات في حقيقتها تارة وفي مجازها تارة أخرى، والقرائن هي الكفيلة ببيان المراد"[1]. إذن، فالقراءات المتواترة لا تُرد لاعتبارات بالمعاني يراها المفسر، وإنما على المفسر أن يكتشف ما توحي به القراءات المختلفة فلا تناقض بين المتواتر منها.

د– في قراءة (يكذبون) في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة:10].

لكلمة (يكذبون) قراءتان بتخفيف الذال وبتثقيلها[2]، وقد خطّأ ابن جرير من قرأ بالتثقيل، وعلل ذلك بقوله: "وكأنّ الذين قرأوا ذلك، بتشديد الذال وضم الياء، رأوا أن الله جل ثناؤه إنما أوجب للمنافقين العذابَ الأليم بتكذيبهم نبيَّه ﷺ وبما جاء به، وأن الكذِبَ لولا التكذيبُ لا يُوجب لأحدٍ اليَسير من العذاب، فكيف بالأليم منه؟ وليس الأمر في ذلك عندي كالذي قالوا..."[3] واستدل كذلك بأن الله تعالى أنبأ في أول السورة أنهم يكذبون بدعواهم الإيمان ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 8]، فأولى في حكمة الله جل جلاله، أن يكون الوعيد منه لهم على ما افتتح به الخبَر عنهم من قبيح أفعالهم وذميم أخلاقهم، دون ما لم يَجْرِ له ذكر من أفعالهم فأولى في حكمة الله جل جلاله، أن يكون الوعيد منه لهم على ما افتتح به الخبَر عنهم من قبيح أفعالهم وذميم أخلاقهم، دون ما لم يَجْرِ له ذكر من أفعالهم، واستدل أيضا بما ذكره القرآن في غير هذا

---

[1] المرجع نفسه، ج2، ص284.

[2] قرأ الكوفيون بفتح الياء وسكون الكاف وتخفيف الذال، والباقون بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال. انظر: القاضي، **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، ص22.

[3] ابن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج1، ص284.

الموضع من أن صفة المنافقين الكذب، قال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ٱتَّخَذُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [المنافقون: 1-2] وقوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [المجادلة:16] فأخبر الله تعالى أنهم استحقوا العذاب المهين لكذبهم، ولو كانت القراءة الصحيحة في سورة البقرة بالتثقيل لكانت في سورة المنافقين (والله يشهدُ إن المنافقين "لمكذِّبون") ليكون الوعيدُ لهم الذي هو عَقِيب ذلك وعيدًا على التكذيب لا على الكذب[1].

ومذهب سماحته تخطئة مَنْ ينتقد أي قراءة متواترة؛ ولذا أبدى سماحته عجبًا شديدًا من انتقاد ابن جرير ما تواتر من القراءات، وكأنها مجرد أقوال لأصحابها؛ وليست روايات متواترة النقل عن النبي ﷺ، على أن ابن جرير من أصحاب الخبرة بالروايات وما يتصل بها، فكيف سمحت له نفسه أن يُخطّئ ما تواتر نقله عن المعصوم ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: 3-4]، وليس ما احتجَّ به صالح للاستناد عليه[2]. فأما قوله: إن قراءة التثقيل لا تقتضي الوعيد إلا على التكذيب دون الكذب؛ فذاك شرط وضعه بنفسه، وإلا فإن الوعيد على الشيء لا يعني عدم الوعيد على غيره، والمنافقون ملتبسون بالكذب والتكذيب، فلا غرو إذا تُوُعدوا بالكذب تارة وبالتكذيب تارة أخرى، وليس في وعيدهم على أحد الأمرين ما ينافي الوعيد على الآخر، وإذا تدبرت لم تجد فارقا معنويا بين كذبهم وتكذيبهم؛ فإن دعواهم الإيمان بألسنتهم محض كذب وخلو قلوبهم منه هو عين التكذيب بما يجب الإيمان به[3].

وأما ما ذكره ابن جرير من "اقتضاء السياق وعيدهم على الكذب الذي سبق ذكره لا على التكذيب الذي لم يذكر، وتعزيز قوله بأن المنافقين وُصفوا بالكذب وتُوعدوا عليه في سائر

---

[1] ابن جرير، **جامع البيان**، ج1، ص285-286.

[2] الخليلي، **جواهر التفسير**، ج2، ص306.

[3] المرجع نفسه، ج2، ص307.

السور، فهو مدفوع بما تقدم ذكره من أن كذبهم ينطوي على التكذيب، كيف والإيمان نفسه أهم عناصره التصديق؛ بل هو حقيقته اللغوية، فقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:8] يفيد أنهم من المكذبين، وكذلك رده عليهم في سورة المنافقون ما حكاه عنهم من قولهم: (نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ) بقوله: (وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ) يفيد أنهم مكذبون بالرسول ﷺ وبما أنزل إليه، فأي غرابة بعد ذلك إذا تُوعدوا بالتكذيب؟"[1].

ويتضح أن ابن جرير إنما يحكّم المعنى –حسبما يراه من دلالة الكلمة– دون النظر إلى تواتر تلك القراءة، وأن سماحته إنما يسلك مسلك قبول المتواتر من القراءة وعدم ردها، بل الاستنكار الكبير لمن يرد المتواتر منها، ويبيّن بعد ذلك صحة تلك القراءة وانسجامها مع النص القرآني.

المبحث الثالث: تعقبات سماحة الشيخ الخليلي في توجيه القراءات

مما يختلف فيه المفسرون وعلماء اللغة توجيه القراءات المتعددة، وعلم توجيه القراءات يعرف بأنه: "علم غايته بيان وجوه القراءات القرآنية، واتفاقها مع قواعد النحو واللغة، ومعرفة مستندها اللغوي تحقيقا للشرط المعروف (موافقة اللغة العربية ولو بوجه)، كما يهدف علم التوجيه إلى ردّ الاعتراضات والانتقادات التي يوردها بعض النحاة واللغويين والمفسرين على بعض وجوه القراءات"[2]. وقد كان لسماحة الشيخ الخليلي تعقبات لتوجيهات بعض المفسرين للقراءات، كما تمت إضافته –هنا– أيضًا من تعقبات سماحته في الوقف والابتداء لارتباطها بالإعراب.

المطلب الأول: تعقبات سماحة الشيخ الخليلي في توجيه القراءات الشاذة

القراءات الشاذة هي ما فقدت أحد الأركان الثلاثة التي ذُكرت آنفا، وبيّنها ابن الجزري في منظومته، ولسماحته تعقب في توجيه القراءة الشاذة، وهذا بيانه:

---

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد أحمد القضاة، أحمد خالد شكري، **مقدمات في علم القراءات**، (عمّان، دار عمار، 2001م)، ص201.

هـ- في توجيه قراءة (غير) بالجر في قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [سورة الفاتحة:7]

قرأ الجمهور بجر (غير)[1]، ولابن كثير وجه آخر رواه الخليل وهو النصب[2]، وهي أيضا قراءة ابن محيصن من المبهج،[3] وروى ابن الجزري أن لها قراءة ثالثة وهي الرفع ونسبها لعمر بن الخطاب —رضي الله عنه—[4]، والقراءة المتواترة التي يُقرأ بها في الصلاة هي بالجر[5].

وذكر سماحته أنه لا إشكال في قراءة النصب؛ لأن غير يلزمها التنكير، وإن أُضيفت إلى المعارف كمثل؛ وذلك أنك إذا قلت: رأيت غيرك، فكل ما سوى المخاطب يحتمل أن يكون المراد، وكذلك إذا قلت: رأيت مثلك، فإن الأعداد المحتمل قصدها من أمثاله لا تحصى؛ لكثرة وجوه المماثلة، وعليه فالنصب هنا على الحال،[6] وأما قراءة الجر فلعلماء العربية فيها رأيان:

---

[1] انظر: ابن جرير، **جامع البيان**، ج1، ص180. أبو حيان، **البحر المحيط**، ج1، ص50.

[2] انظر: محمد بن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع، (بيروت: دار الكتاب العلمية، د.ت)، ج1، ص47.

[3] قرماز، وفاء، "المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي. تحقيق ودراسة"، [رسالة دكتوراة]، (السعودية: جامعة أم القرى، 1984م)، ص324.

[4] ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج1، ص49.

[5] فلن تجد ذكرها في القراءات العشر الصغرى لعدم الخلاف فيها. انظر: القاضي، **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، ج1، ص16؛ محمد بن الجزري، **شرح طيبة النشر في القراءات**، تحقيق: أنس مهرة، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م)، ص48؛ الطاهر ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (تونس: الدار التونسية للنشر، 1984م)، ج1، ص195.

[6] الخليلي، **جواهر التفسير**، ج1، ص282. والنصب على الحال على أوجه، فقيل: حال من الضمير (عليهم) وهو الذي رجحه أبو حيان والعكبري، وقيل: حال من (الذين) وضعفه أبو حيان والعكبري؛ لأن الحال من المضاف إليه الذي لا موضع له لا يجوز. وقيل على الاستثناء وهو قول الزجاج والأخفش، وقيل: ينتصب بإضمار أعني. انظر: أبو البقاء العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، (القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت)، ج1، ص10؛ أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص50. أبو إسحاق الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (بيروت: عالم الكتب، 1988م)، ج1، ص53.

أولهما: أن تكون (غير) بدلًا من (الذين)، أو بدلًا من الضمير في (عليهم)، وهذا الرأي مبني على جواز الإبدال بالمشتق وما في حكمه، وكلاهما ضعيف عند أبي حيان[1].

ثانيهما: أن تكون (غير) صفة (للذين)،[2] وهو مبني على أحد أمرين، إما: اعتبار (الذين) في حكم المعرف بلام الجنس، وهو المعبر عنه بالمعهود الذهني، فإنه يكون معرفة بالنظر إلى مدلوله، وله حكم النكرة بالنظر إلى قرينة البعضية المبهمة؛ ولذلك يعامل معاملتها في الوصف بالجملة وهي في حكم النكرة، نحو قول الشاعر:

وَلقدْ مررْتُ على اللّئيمِ يسبُّني فمضيْتُ ثُمَّت قُلْتُ لا يعْنينِي[3]

وإما اعتبار (غير) في حكم المعرفة؛ نظرًا إلى وقوعها بين معرفتين متضادتين، وفي مثل هذه تكتسب التعريف، كقولك: ارغب في الحياة غير الموت، والزم العلم غير الجهل، وكذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [سورة الفاتحة:٧]، فإن هؤلاء لا ضد له إلا ما جاء بعد (غير)[4].

وانتقد أبو السعود اعتبار (الذين) في حكم المعهود الذهني في الإبهام؛ لأنه لا معنى بأن يضاف بدل (الصراط المستقيم) إلى الموصول إلا لشهرته وتميزه، المنافين للإبهام؛ فإن البدل يراد به إيضاح المبدل منه.[5] أما الزمخشري فقد سوّغ كلا الاعتبارين[6]، وابن جرير

---

[1] أبو حيان، **البحر المحيط**، ج1، ص50.

[2] ونسبه أبو حيان لسيبويه. المرجع السابق، ج1، ص50. ورجحه ابن عاشور. انظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج1، ص195.

[3] البيت لشمر بن عمر الحنفيّ من شعراء الجاهلية. انظر: عبد الملك الأصمعي، **الأصمعيات**، تحقيق: احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، (مصر: دار المعرفة، 1993م) ص126.

[4] انظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص10. أبو حيان، **البحر المحيط**، ج1، ص50. الخليلي، **جواهر التفسير**، ج1، ص282.

[5] أبو السعود محمد، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ج1، ص19.

[6] محمود الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، (القاهرة: دار الريان للتراث، 1987م)، ج1، ص17.

اعتبرهما في حكم الوجه الواحد، وذكر وجها آخر وهو تقدير (صراط) مضاف إلى (غير)، فكأنك قلت: صراطَ الذين أنعمت عليهم، صراطَ غير المغضوب عليهم.[1] وقد تعقبه سماحة الشيخ بقوله: وفي هذا تكلف لا يخفى على متأمل[2]، ثم تعقب سماحته على القراءة، فذكر أن الرأي الأول لا يخلو من مسوغ؛ فإن توغل (غير) في الاسمية كاف لإعطائها بعض أحكام الجوامد كالبدلية، وإن كانت في حكم المشتق، وكذا الرأي الثاني – الوصف – فإنه ليس بالضعيف؛ لإمكان اعتبار اكتساب (غير) هنا للتعريف بسبب وقوعها بين ضدين، وقد علمت من كلام أبي السعود في بطلان دعوى أن الاسم موصول في قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [سورة الفاتحة:٧] في حكم النكرة، وبهذا تعلم عدم صحة ما قاله العلامة السيالكوتي[3] وغيره –الذي نقله عنه الألوسي– في تسويق تلك الدعوى مما حاصله أنه لا صحة لإرادة جنس المنعم عليهم من حيث هو إذ صراط له، ولا غرض يتعلق بطلب صراط من أنعم عليهم على سبيل الاستغراق، سواء أريد استغراق الأفراد والجماعات، أو المجموع من حيث المجموع، فالمطلوب صراط جماعة ممن أنعم عليهم بالنعم الأخروية، وهم طائفة من المؤمنين لا بأعيانها، فإن نظرَ إلى البعضية المبهمة المستفادة من إضافة الصراط إليهم كان كالنكرة، وإن نظر إلى مفهومه الجنسي أي المنعم عليهم كان

---

[1] ابن جرير، **جامع البيان**، ج1، ص181.

[2] الخليلي، **جواهر التفسير**، ج1، ص283.

[3] هو الشيخ عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي، أحد مشاهير الهند، اتفق على فضله علماء الآفاق، وسارت بمصنفاته الرفاق، ولد ونشأ بسيالكوت من بلاد بنجاب، واشتغل على الشيخ كمال الدين الكشميري ولازمه مدة وتخرج عليه، قال الشيخ محمد بن فضل الله المحبي في خلاصة الأثر: وكان رئيس العلماء عند سلطان الهند خرم شاهجهان، لا يصدر إلا عن رأيه، لم يبلغ أحد من علماء الهند في وقته ما بلغ من الشأن والرفعة، ولا انتهى واحد منهم إلى ما انتهى إليه، ومن مصنفاته حاشية على تفسير البيضاوي، وحاشية على المقدمات الأربعة من التلويح – في الأصول – وحاشية على المطول – في البلاغة، وعلى شرح المواقف وعلى شرح العقائد للتفتازاني. توفي في الثامن عشر من ربيع الأول سنة سبع وستين وألف بمدينة سيالكوت فدفن بها. انظر: عبد الحي الطالبي، **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر**، (بيروت: دار ابن حزم، 1999م)، ج5، ص558.

معرفة، ولم يعقب الألوسي إلا بقوله: ولا يخلو كلامه من دغدغة[1]، وتعقب سماحته ما ذكره الألوسي بقوله: إن بطلانه يظهر من حيث إن صراط جميع المنعم عليهم صراط واحد وهو الذي ذكره الله تعالى في قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [سورة الأنعام:153]، وقد صوره النبي ﷺ بصورة محسوسة ليقربها للأذهان، روى النسائي عن عبد الله قال: " خَطَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَطًّا، وَخَطَّ عَنْ يَمِينِ الْخَطِّ وَعَنْ شِمَالِهِ خُطَطًا ثُمَّ قَالَ: «هَذَا صِرَاطُ اللهِ مُسْتَقِيمًا، وَهَذِهِ السُّبُلُ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ» ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [سورة الأنعام: 153]"[2]، وهذا يعني أن صراط أي فرد من المنعم عليهم هو صراط الجنس كله، وليس لكل طائفة منهم صراط خاص، حتى يقال إن الصراط المقصود هنا هو صراط خاص بطائفة من المؤمنين، ويؤكد ذلك أن الصراط المبدل منه معرّف، وما أُريدَ بالبدل إلا مزيد الإيضاح فلا معنى لمجيئه مبهما، ولو كان مبهما –كما قالوا – لما كان علما على الاستقامة ومجانبة الانحراف والاعوجاج، و(غير) هنا أشربت معنى النفي؛ فلذلك صح أن تقابل بلا النافية، ولو كانت للاستثناء المحض لما جاز ذلك[3].

المطلب الثاني: تعقبات سماحة الشيخ الخليلي في توجيه القراءات المتوترة

تعقب سماحته بعض توجيهات المفسرين للقراءات المتواترة كما سيأتي بيانه، وكان الأساس الواضح الذي بنى عليه تعقباته هنا هو بُعد هذه التوجيهات وتكلفها.

أ- في توجيه قراءة (يكذّبون) بالتثقيل

مرّ سابقًا أن هذه الكلمة تُقرأ بقراءتين (بالتخفيف والتثقيل)، وقد جوّز الزمخشري أن

---

[1] شهاب الدين الألوسي، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطية، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1994م)، ج1، ص97.

[2] النسائي، **السنن الكبرى**، كتاب التفسير، سورة الأنعام، قوله تعالى: وأن هذا صراطي مستقيما، رقم: 11110.

[3] الخليلي، **جواهر التفسير**، ج1، ص283.

يكون المشدد دالًّا على ما يدل عليه المخفف مع المبالغة، "كما بولغ في صدَق فقيل: صدّق. ونظيرهما: بان الشيء وبيّن، وقلص الثوب وقلّص. أو بمعنى الكثرة كقولهم: موتت البهائم، وبركت الإبل، أو من قولهم: كذب الوحشي إذا جرى شوطا ثم وقف لينظر ما وراءه؛ لأن المنافق متوقف متردّد في أمره، ولذلك قيل له مذبذب[1]"، وقال عليه السلام: "مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين، تعير إلى هذه مرة وإلى هذه مرة"[2]، وقد وافق الزمخشري على هذين التأويلين الجرجاني[3] وأبو السعود[4] والألوسي[5].

وقد تعقب سماحته هذا التوجيه بأنه لا داعي لمثل هذه التأويلات القاصية عن الأفهام، مع وجود ما يغني عنها من المعنى القريب الذي يمكن أن تحمل عليه القراءة بدون تكلف؛ وذلك أن المنافقين مستحقون لوعيد الكاذبين والمكذبين لجمعهم بين صفتيهم واتصافهم بمساوئهم[6].

ب- في الوقف على قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:2]

اختلف العلماء في الوقف المتعانق في الآية الكريمة، فالأكثر يرون الوقف على (فيه) لارتباطها بالجملة، ورُوي عن عاصم ونافع أنهما وقفا على (لا ريب) وربطا (فيه) بالجملة الثانية، وقراءتهما تقتضي تقدير خبر لـ (لا) كما في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَا ضَيۡرَۖ﴾ [الشعراء:50] واعتمد ذلك القرطبي فربط (فيه) بـ(هدى للمتقين)[7]، وأبى ذلك أكثر المفسرين؛ لأن اعتبار الكتاب بأن نفسه هدى أبلغ من اعتباره منطويًا على الهدى، وفي

---

[1] الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص61.

[2] صحيح مسلم، رقم: 2784.

[3] انظر: الجرجاني، **حاشية الكشاف**، ج1، ص179.

[4] أبو السعود، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، ج1، ص42.

[5] الألوسي، **روح المعاني**، ج1، ص152.

[6] الخليلي، **جواهر التفسير**، ج2، ص308.

7 انظر: القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج1، ص159.

سورة السجدة ما يؤيد ما ذهب إليه الجمهور، قال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [السجدة: 2]،[1] وسماحته –كما يتضح– يرى رأي الجمهور في هذه المسألة.

الخاتمة

بعد دراسة تعقبات سماحة الشيخ الخليلي على المفسرين في القراءات في جزئَيْه الأول والثاني، خلص الباحثون إلى النتائج التالية:

1- أظهرت الدراسة أن تعقبات سماحة الشيخ في موضوع القراءات –والتي بلغت ست مسائل– استندت إلى أساس علمي ومنهجي واضح. يتمثل هذا الأساس في الالتزام بحجية القراءات المتواترة، مع رفض رد أي منها أو تفضيل بعضها على الآخر؛ حيث يرى أن ثبوت التواتر يستوجب الأخذ بجميع القراءات المتواترة على قدم المساواة من حيث الاحتجاج والاعتبار. بالمقابل، يقرر جواز المفاضلة بين القراءة المتواترة والقراءة الشاذة، وكذلك بين القراءات الشاذة فيما بينها، لعدم اشتراكها في نفس درجة الثبوت. وبالتالي، كانت معظم تعقباته موجهة نحو الأقوال التي تخالف هذا الأصل، لا سيما ما ورد عند ابن جرير، مما يعكس اتساق منهجه في تقييم آراء المفسرين والتزامه بالأصول المعتمدة في علم القراءات.

2- أظهرت الدراسة أن تعقبات سماحة الشيخ كانت مبنية على أسس علمية ومنهجية منضبطة، سواء أكان ينقض الأقوال التي تفتقر إلى دليل معتبر، أو تستند إلى روايات ضعيفة، أو تحمل الآيات من المعاني ما لا تحتمله دلالاتها اللغوية والسياقية، أو تتكلف تفسيرات لا يسعفها السياق القرآني، ولا يترتب عليها فائدة تفسيرية معتبرة. ولذلك، كانت تعقباته تمثل منهجًا تفسيريًا يقوم على مراعاة دلالة الآية في سياقها، والانسجام مع نظمها وموقعها بين الآيات، واستحضار المقاصد العامة للسورة، بما يحقق سلامة

1 الخليلي، **جواهر التفسير**، ج2، ص106-107.

الاستدلال وتجنّب التعقيد في التفسير. كما أظهرت الدراسة أن هذه التعقبات شملت آراء حوالي ثلاثة عشر عالمًا في مسائل القراءات، مما يدل على سعة اطلاعه وتفاعله النقدي مع التراث التفسيري وحرصه على تقويمه في ضوء الأصول العلمية المعتمدة.

التوصيات

وفي ضوء نتائج الدراسة، يوصي الباحثون بالآتي:

1- إكمال جمع تعقبات سماحة الشيخ الخليلي في تفسيره من الأجزاء المتبقية ودراستها.

2- دراسة أنواع أخرى للتعقبات في تفسير سماحته، كالتعقبات العَقَدية والفقهية.

3- تتبع تعقبات سماحته على مفسر بعينه في كل تفسيره، واستخلاص أبرز سمات هذه التعقب.

المراجع:

References:

Al-Aṣmaʿī, ʿAbd al-Malik, *al-Aṣmaʿiyyāt*, ed. Aḥmad Muḥammad Shākir wa ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārū (Eygpt: Dār al-Maʿrifah, 1993)

Alūsī, Shihāb al-Dīn. *Rūḥ al-Maʿānī fī Tafsīr al-Qur'ān al-ʿAẓīm and al-Sabʿ al-Mathānī*, ed. Alī ʿAbd al-Bārī (Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī).

Ibn al-Jazarī, Muḥammad, *Sharḥ Ṭayyibat al-Nashr fī al-Qirāʾāt*, ed. Anas Mahrah (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2000).

_____, *Ṭayyibat al-Nashr fī al-Qirāʾāt al-ʿAshr*, ed. Muḥammad Tamīm al-Zughbī (Jiddah, Dār al-Hudā, 1994).

_____, *Ṭayyibat al-Nashr fī al-Qirāʾāt al-ʿAshr*, ed. ʿAlī Muḥammad al-Ḍibāʿ ((Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah).

Al-Jahḍamī, Zāyid, *Min Maʿālim al-Fikr al-Tarbawī ʿinda al-Shaykh Aḥmad ibn Ḥamd al-Khalīlī "al-Muftī al-ʿĀmm li-Sulṭanat ʿUmān"(Sultanate of Oman:* Maṭābiʿ al-Nahḍah, 2003).

ayyān al-Andalūsī, Muhammad b. Yūsuf, *al-Bahr al-Muḥīṭ* (Beirut: Dār al-Fikr, 2000).

Al-Khalīlī, Aḥmad, *Jawāhir al-Tafsīr: Anwār min Bayān al-Tanzīl* (*Sultanate of Oman:* Maktabat al-Istiqqāmah, 1984).

Riḍā, Muḥammad Rashīd, *Tafsīr al-Manār* (Egypt: al-Hayʾah al-Miṣriyyah al-ʿĀmmah li-l-Kitāb, 1990).

Al-Zabīdī, Muḥammad Murtaḍā, *Tāj al-ʿArūs min Jawāhir al-Qāmūs* (Kuwait: Wizārat al-Irshād wa al-Anbāʾ – al-Majlis al-Waṭanī li-l-Thaqāfah wa-l-Funūn wa-l-Ādāb, 2001).

Al-Zajjāj, Abū Isḥāq, *Maʿānī al-Qurʾān wa-Iʿrābuhu*, ed. ʿAbd al-Jalīl ʿAbduh Shalabī (Beirut: ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1st ed., 1988).

Al-Jahḍamī, Zāyid, *Min Maʿālim al-Fikr al-Tarbawī ʿinda al-Shaykh Aḥmad ibn Ḥamd al-Khalīlī "al-Muftī al-ʿĀmm li-Sulṭanat ʿUmān"(Sultanate of Oman:* Maṭābiʿ al-Nahḍah, 2003).

ayyān al-Andalūsī, Muhammad b. Yūsuf, *al-Bahr al-Muḥīṭ* (Beirut: Dār al-Fikr, 2000).

Al-Khalīlī, Aḥmad, *Jawāhir al-Tafsīr: Anwār min Bayān al-Tanzīl* (*Sultanate of Oman:* Maktabat al-Istiqqāmah, 1984).

Riḍā, Muḥammad Rashīd, *Tafsīr al-Manār* (Egypt: al-Hayʾah al-Miṣriyyah al-ʿĀmmah li-l-Kitāb, 1990).

Al-Zabīdī, Muḥammad Murtaḍā, *Tāj al-ʿArūs min Jawāhir al-Qāmūs* (Kuwait: Wizārat al-Irshād wa al-Anbāʾ – al-Majlis al-Waṭanī li-l-Thaqāfah wa-l-Funūn wa-l-Ādāb, 2001).

Al-Zajjāj, Abū Isḥāq, *Maʿānī al-Qurʾān wa-Iʿrābuhu*, ed. ʿAbd al-Jalīl ʿAbduh Shalabī (Beirut: ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1st ed., 1988).

Al-Zamakhsharī, Maḥmūd, *al- Tafsīr al-Kashshāf 'an Ḥaqā'iq al-Tanzīl wa 'Uyūn al-Aqāwīl fī Wujūh al-Ta'wīl,* ed. Muṣṭafā Ḥusayn Hamad (Cairo: Dār al-Rayyān li-l-Turāth, al-Qāhirah, 1987.

Al-Sālimī, Nūr al-Dīn, *Tuḥfat al-Aʿyān bi-Sīrat Ahl ʿUmān (Sultanate of Oman:* Maktabat al-Istiqqāmah)

Abū al-Suʿūd, Muḥammad, *Irshād al-ʿAql al-Salīm ilā Mazāyā al-Kitāb al-Karīm* (Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī)

Al-Shaybānī, Sulṭān, *Dāʿiyat al-Kalima al-Ṭayyibah: al-Sīrah al-ʿIlmiyyah li-l-Shaykh al-ʿAllāmah Aḥmad ibn Ḥamd ibn Sulaymān al-Khalīlī, al-Muftī al-ʿĀmm li-Sulṭanat ʿUmān* (*Sultanate of Oman:* Dhākirat ʿUmān 2015).

Al-Tabarī, Muhammad b. Jarīr, *Jāmiʿ al-Bayān ʿan taʾwīl āy al-Qurʾān*, ed. Ahmad Muhammad Shākir (Beirut: Dār al-Tarbiyah wa al- Turāth).

Al-Ṭālibī, ʿAbd al-Ḥayy, *Nuzhat al-Khawāṭir wa-Bahjat al-Masāmiʿ wa-l-Nawāẓir*, ṭabʿah 1, (Beirut: Dār Ibn Ḥazm, Bayrūt, 1st ed. 1999).

Ibn ʿĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir, Tafsīr al-Taḥrīr wa al-Tanwīr (Tunis: al-Dār alTūnisiyya li'l-Nashr, 1984).

Al-ʿAzrī, Nāṣir, *Taʿaqqubāt al-Kashmīrī fī Kitābihi Fayḍ al-Bārī ʿalā al-Ḥāfiẓ Ibn Ḥajar fī Kitābihi Fatḥ al-Bārī* (MA Dissertation, University of Jordan, 2008).

Al-ʿAkbarī, Abū al-Baqāʾ, *Iʿrāb al-Qirāʾāt al-Shawādhdh*, ed. Muḥammad al-Sayyid (Beirut: ʿĀlam al-Kutub, 1st ed. 1996).

l-ʿAkbarī, Abū al-Baqāʾ, *al-Tibyān fī Iʿrāb al-Qurʾān*, ed. ʿAlī Muḥammad al-Bajāwī (Cairo: ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāʾuh).

Ibn Fāris, Aḥmad, *Maʿjam Maqāyīs al-Lughah*, ed. ʿAbd al-Salām Muḥammad (Syria: Dār al-Fikr, 1979)

Al-Fakhr al-Rāzī, Muḥammad, *Mafātīḥ al-Ghayb* (Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 3rd ed., 1999)

Al-Fayrūzābādī, Abū Ṭāhir, *al-Qāmūs al-Muḥīṭ*, ed. Maktab Taḥqīq al-Turāth fī Muʾassasat al-Risālah (Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 8th ed., 2005).

(ملحق)

جدول بالمفسرين الذين تعقبهم سماحة الشيخ الخليلي في الجزئين الأول والثاني من تفسيره في موضوع الدراسة.

المفسر	عدد التعقبات
ابن جرير الطبري (310هـ)	3
جار الله الزمخشري (538هـ)	1
القرطبي (656هـ)	1
أبو حيان (745هـ)	1
الشريف الجرجاني (816هـ)	1
أبو السعود العمادي (982هـ)	1
عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي (1067هـ)	1
الألوسي (1270هـ)	2
محمد رشيد رضا (1354هـ)	1

Guidelines to Contributors

At-Tajdid is a refereed journal published twice a year (June and December) by the International Islamic University Malaysia (IIUM). Articles are published based on recommendation by at least two specialized peer reviewers. Submissions must strictly abide by the following rules and terms:

- Be the author's original work. Simultaneous submissions to other journals as well as previous publication thereof in any format (as journal articles or book chapters) are not accepted. (Should this happen, the author is duty bound to refund the honorarium paid to the reviewers.)
- Be between 5000 and 7000 words including the footnotes (articles); book reviews between 1500 and 4000 words; conference reports between 1000 and 2500 words.
- Include a 200-250 abstract both in Arabic and English.
- Cite all biographical information in footnotes when the source is mentioned for the first time (e.g., full name[s] of the author[s], complete title of the source, place of publication, publisher, date of publication, and the specific page[s] being cited). For subsequent citations of the source, list the author's last name, abbreviate the title, and give the relevant page number (s).
- Provide a separate full bibliographical list of all sources cited at the end of the article.
- Qur'anic references (e.g., name of *surah* and number of verse[s]) must be given in the main text immediately after the verse[s] cited as follows: Al-Baqarah: 25).
- Hadith citations must be according to the following format: Al-Bukhāri, Muḥammad ibn Ismā'īl, *al-Jāmi' al-Ṣaḥīḥ* (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1404/1988), "Kitāb al-Zakāh", ḥadīth no. x, vol. y, p. z.
- Titles of Arabic books and encyclopedias as well as names of Arabic journals cited must be in **bold characters**. Counterparts of all these in English and other non-Arabic languages using Latin script must be *italicized*. Titles of journal articles, encyclopedia entries, and chapters in collective books in any language must be put between inverted commas ("….").
- Traditional Arabic should be used for main text (16 points) and footnotes (12 points) of articles/book reviews and conference reports. Simplified Arabic must be used for main title (20 points) and subtitles (18 points).
- Include a cover sheet with author's full name, current university or professional affiliation, mailing address, phone/fax number (s), and current e-mail address. Provide a two-sentence biography.
- The editor and editorial Board retain the right to return material accepted for publication to the author for any changes, stylistic and otherwise, deemed necessary to preserve the quality standard of the journal.
- Submissions should be saved in Rich Text Format (RTF) and sent to https: //journals.iium.edu.my/at-tajdid/index.php/tajdid/dd:

At-Tajdid

A Refereed Intellectual Biannual
Published by International Islamic University Malaysia

Volume 30 **July 2026 / Safar 1448** **Issue No. 60**

Editor-in-Chief
Prof. Dr. Rahmah Ahmad H. Osman

Editor
Dr. Muntaha Artalim Zaim

Associate Editor
Dr. Nursafira Binti Ahmad Safian
Dr. Muhammad Anwar Bin Ahmad

Language Assessor
Dr. Abdulrahman Alosman

Editorial Boards

Prof. Dr. Ahmed Ibrahim Abu Shouk
Prof. Datin Dr. Rusni Hassan
Prof. Dr. Mohamad Akram Laldin
Prof. Dr. Yumna Tarif Khuli
Prof. Dr. Asem Shehadah Ali
Prof. Dr. Fuad Abdul Muttalib
Prof. Dr. Mehmet Ozsenel
Prof. Dr. Ali S. Shayea
Prof. Dr. Akmal Khuzairy Abd. Rahman
Prof. Dr. Ahmed Ragheb Ahmed Mahmoud
Assoc. Prof. Dr. Abdulrahman Helali
Dr. Abdulrahman Alhaj
Dr. Marwa Fikry
Dr. Homam Altabaa

At-Tajdid

Intellectual Refereed Journal

Volume 30, Issue 60, Safar 1448 / July 2026

Articles

- An Error-Analysis-Based Intervention for Correcting Malaysian Learners' Oral and Written Errors in Arabic as a Second Language — Mohammad Khalil Mohammad Alramadeen, Mohamed Abdelrahman Ibrahim Youssef
- The Concept of Istikhlāf in Islam and Its Impact on Addressing the Problem of Climate Change: An Analytical Foundational Study — Belal Barakat Salhab, Mohammed R. M. Elshobake, Bachar Bakour
- The Contradiction in the Objectives of Sharia Law and its Applications in Contemporary Medical Issues — Yasmeen Mohammad Khaled Mansour
- Ethics and Stewardship *(Istikhlāf)* in Islam: An Existential and Normative Study — Saif Salim Saif Alhadi
- Sheikh Al- Khalīlī's Critiques of Qur'ānic Commentators in "*Jawāhir al-Tafsīr*" Variant Qur'ānic Readings as a Model: Collection and Study — Idrees Saif Al Subhi, Ali Mohammed Assad, Iman Mohammed Al Rujaibi
- Diminishing Musharakah in Islamic Banks: Shariah Controls, Objectives, and Applications in Real Estate Finance in the Kingdom of Bahrain — Waleed Abdul Salam Abu Hamra, Habeebullah Zakariyah, Abdulmajid Obaid Hasan Saleh
- The Father's Financial Responsibility for a Child's Formal Education and Related Expenses: A Comparative Fiqh Study in Light of Qatari Family Law — Zaid Ashour
- The Origins and Foundations of International Relations in Islam — Ayman Abdelhamid Abdelmajid Albadarain, Munther Musa Hussein Abu Awda
- Assessing UAE Governance Through a Tawḥīdic Covenantal Lens — Ziad Kamal Hammad, Rizal Mustansyir

ISSN 1823-1926

9 771823 192005

International Islamic University Malaysia